هذه المكتبة ليست مجرد قاعة أو مكتبة عادية؛ إنها نقطة إنطلاق لبداية مسار طويل. وليست هي مجرد مكان للقراءة أيضاً؛ بل هي متحف حيّ للعلوم القانونية في إيران، حيث يُقدّم التاريخ الثقافي والعلمي للبلاد بشكل ملموس ومفهوم للباحثين والزوار. قاعةُ العلوم الجنائية بكلية الحقوق والعلوم السياسية في إيران هي مولدٌ أكثر من خمسة آلاف عنوان كتاب، وما يقارب ثمانمئة مجلد من الرسائل الجامعية؛ مجموعةٌ نادرةٌ كان طلابُ القانون والباحثون يشعرون بغيابها منذ سنوات طويلة.

العديد من هذه المصادر لم يُعد طبعها بعد، وبعضها يعود إلى عقدَي الثلاثينات والأربعينات من الهجرية الشمسية، فيما يُعَدّ بعضها الآخر مرجاً فَقِيّماً لكل الأجيال وقد نجحت من الضياع.

لكن ما يميز هذه القاعة عن مكتبة عادية ليس فقط عمر الكتب، بل أيضاً القصص التي استقرت على رفوفها. كل واحد منها يحمل علامة من تاريخ القانون في إيران، ومسار جامعة طهران، والأجيال التي شكّلت القانون الجنائي في هذه الأرض.

ولهذا، فعندما يسير الدكتور «عباس شيري زرنامخواستي» - الأستاذ المشارك في القانون الجنائي وعلم الجريمة بجامعة طهران - بهدوء داخلها، يبدو وكأن صفحات التاريخ تُقلّب في ذهنه. فهو ليس فقط مدير المشروع، بل أيضاً حارس ذاكرة القانون في إيران، والسرد الآتي هو مراجعة لكواليس ولادة أحد أهم المراكز العلمية في البلاد.

مكتبة حوّلت حلماً إلى واقع تحتضنه الرفوف

آلاف العناوين من الكتب باللغات الفارسية والفرنسية والعربية. وفي الجهة الأخرى، مئات المجلدات من الرسائل الجامعية التي يعود عمر بعضها إلى ستين أو ثمانين عاماً، وكأنها أحيت جزءاً من تاريخ العلم في قلب كلية الحقوق. ولا شك أن توفير مثل هذا الفضاء إنما انبثق من فراغٍ ظل يشغل ذهنًا نابضًا بالحيوية. في الإجابة عن سؤال: أين شعرتم لأول مرة بفراغ وجود مثل هذه المكتبة؟

يعود الدكتور شيري إلى سنوات مضت؛ إلى عام ١٩٨٤ م، زمن الثورة الثقافية وإعادة فتح الجامعات. كانت فترةً لم تتوفر فيها الكثير من الكتب والمكتبات، ولم تُخصَّص ميزانية تُذكر للجامعات. ومع ذلك، كان هو – حين كان طالباً في جامعة الشهيد بهشتي – يَرتدد على مكتبة الجامعة الصغيرة ويستفيد إلى أقصى حد من تلك القلة القليلة من الأعمال المتاحة.

وعندما إسترجاع تلك الأيام، يظهر على محيّاه إبتسامة، يبدأ بهذه الجملة: «مكتبة جامعتنا ربما كانت نصف هذه المكتبة. وكانت المسؤولة هناك سيدة مجتهدة وودودة تُدعى السيدة عالي». كان هناك نسخة أو نسختان من بعض الكتب في تلك المكتبة الصغيرة، وعندما كنت أذهب، كنت أفضل بهدوء الجزء من الكتب الذي كنت بحاجة إليه وأضعه في حقيبتي. إلى ما أروبه الآن يعود إلى أربعين عاماً مضت. ومنعشقة كنت أحمل الأوراق إلى رجلٍ ربما يكون قد توفي الآن، رحمه الله. كان ينسخها في خفية، ثم أعود مرةً أخرى إلى المكتبة وأعيد الأوراق إلى مكانها.

كانت السيدة عالي تقول لي دائماً: لا أعرف ما السبب، فكلما دخل إلى المكتبة تصبح كتبنا أوراقاً متناثرة. ولم يكن لدي جواب سوى أنني أقوم بذلك كثيراً فتصبح هكذا. حقاً، في فترة دراستنا لم تكن هناك كتب مميزة، ولم تكن المكتبات جيدة أيضاً، لكن الحمد لله في الوقت الحاضر تمتلك جامعة الشهيد بهشتي مكتبة عامة وشاملة جيدة، ونحن أيضاً في كلية الحقوق والعلوم السياسية أصبحنا نملك مكتبة متخصصة تعوّض كل تلك النواقص.

والآن، في القاعة المتخصصة للعلوم الجنائية، يبدو وكأن جزءاً من تاريخ وآثار إيران يُحفظ هناك. ومن هنا سُكّت العملة الوحيدة باسم جامعة طهران باعتبارها أول وأشمل مكتبة للعلوم الجنائية في إيران.

قاعة العلوم الجنائية أبعد من مجرد مكتبة

إن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران، باعتبارها واحدة من أقدم مراكز التعليم العالي في البلاد والتي تأسست قبل عقود من جامعة طهران (الجامعة الأم في إيران)، كانت تفتقر إلى هذه المكتبة المتخصصة؛ قاعة الإعلام ومكتبة العلوم الجنائية التي افتُتحت قبل أقل من شهر (٣ نوفمبر الجاري) بحضور أساتذة بارزين في العلوم الجنائية في البلاد، وستكون بلا شك خطوةً مهمةً في سبيل تطوير ونشر القانون الجنائي وعلم الجريمة، وكذلك تعزيز مكانة النظام القانوني والقضائي في إيران.

الدكتور عباس شيري، مستنداً إلى هذا الإرث التاريخي، يشعر بسعادة كبيرة لأن حدثاً جديداً قد تحقق في هذه الكلية ذات العمر الذي يتجاوز قرناً من الزمن. ويشير قائلاً: «ربما لا يعلم كثيرون أن جامعة طهران تأسست عام ١٩٣٤ م، من خلال تشكيل ودمج مدرسة الحقوق ومدرسة العلوم السياسية». وهو يلفت إلى هذه النقطة المهمة: عندما كان لدينا كلية حقوق قبل نشوء العديد من دول العالم، فمن الطبيعي أن نكون شديدي الحرص والدقة في الحفاظ على الآثار المتبقية من هذا الإرث التاريخي، وإضافة إمكانات جديدة إليه.

أسأله: ما الذي عزّز فكرة إنشاء هذه المكتبة أو بالأحرى ما هي الأمور التي دعمتها؟ فيكون الوضع الراهن للمجتمع أهم جزء من جوابه؛ إذ يقول: «أعتقد أن أحد الفراغات الموجودة حالياً في النظام التعليمي لبلادنا، وأحد أسباب إخفاقنا في مواجهة ظاهرة الجنوح، الأضرار الاجتماعية والجرائم الاقتصادية، هو غياب مركزٍ مستقل للتعليم والبحث».

كما أنه خطّط لتخصص آخر تحت عنوان «علم الجريمة»، وقد اجتاز مراحله النهائية وهو على وشك أن يُبلّغ من قبل وزارة الثقافة والتعليم العالي. وإلى جانب ذلك، فإن إنشاء تخصصات حديثة أخرى في مجال العلوم الجنائية – مثل تخصص مستقل بعنوان علم الجريمة، القانون الجنائي الدولي، والعدالة الجنائية – وقبول الطلاب في مرحلة الماجستير لهذه التخصصات، هو ضمن جدول الأعمال، ويأمل أن يتم ابتداءً من شهر مهر القادم قبول المتقدمين لهذه الفروع أيضاً.

خطوة للدفاع عن حقوق الإيرانيين في العالم

ما يبدو مهماً خلال برامج الدكتور عباس شيري هو سعيه لإنشاء تخصص جامعي جديد تحت عنوان «القانون الجنائي الدولي». فإن الحرب الصهيونية المفروضة الأخيرة التي استمرت ١٢ يوماً كانت أقرب وأوضح موقف لهذا الشعور بالحاجة. وهو موضوع مهم يؤكده الدكتور أيضاً ويضيف في هذا الصدد: «في هذه الحرب التي دامت ١٢ يوماً أدركنا أهمية وجود هذا التخصص الجامعي؛ وفقاً لشهادات الثورة أيضاً إلى أن هناك تقصيراً في المجال القانوني، وهذا ما جعلنا نتمكن بجرأة وشجاعة أكبر من طرح هذه القضية، وهي أننا فقدنا كثيراً في مجال القانون الجنائي الدولي، ولم ندافع بشكل صحيح عن حقوق بلدنا وشعبنا (من الجانب الجنائي) في المحافل الدولية، ولم نستطع أن نستفيد من الإمكانات الموجودة في المؤسسات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية (ICC) أو محكمة العدل الدولية في لاهاي (ICJ) وغيرها».

إن هدفي من إقرار هذا التخصص، الذي صادقت عليه أيضاً في الجلسة السابقة للجنة العلوم الإنسانية بالجامعة، وآمل أن نتمكن حتى العام الدراسي القادم من قبول طلاب فيه، هو إعداد كوادر مستقلة ومتخصصة في مجال الجرائم الدولية مثل جرائم العدوان؛ ذلك الفعل الذي ارتكبته «إسرائيل» وأمريكا ضد بلدنا وبُعد مثالاً واضحاً على العدوان وجريمة ضد الإنسانية. ولكن بما أننا لم نُخرّج ما يكفي من المتخصصين في هذا المجال، لم نستطع أن ندافع عن حقوق شعبنا وبلدنا في العالم كما ينبغي. وربما يزعج كلامي هذا بعض السادة، لكني أقوله بصفتي فرداً جامعياً، ولأعبي به القضايا السياسية، بل هو عمل يمكنني أنا وزملائي القيام به كأكاديميين. وتأمل أن نتمكن ابتداءً من شهر مهر العام القادم من قبول طلاب في هذا التخصص، وإن كان كثيرون قد يقولون: إنه لا تأثير له أو أنه يتأخر في الوصول إلى النتيجة.

وبالطبع، فقد عرضتُ أيضاً تخصصاً آخر تحت عنوان «العدالة الجنائية» على لجنة العلوم الإنسانية وتمت المصادقة عليه، وهو تخصص بالغ الأهمية يتناول تقييم أداء مؤسسات العدالة الجنائية، الشرطة، السجون والمؤسسات القضائية في أنماط الجريمة في البلاد بدفعل الجرائم السياسية، يظل السؤال قائماً: هل سيكون هذا المصدر الجامعي الأصيل غذاءً معرفياً لمواجهة الطيف الواسع من الآفات الاجتماعية في العصر الحديث، والتي غالباً لا تخضع لعنصر الزمن؟

ويرى الدكتور شيري أن سبب تقسيم مكتبة العلوم الجنائية إلى قسمين: مادي ورقمي، هو طبيعة الجرائم المستحدثة، ويصرّح قائلاً: «الواقع أن الشر الورقي متأخر عن التحولات. فالأحداث تقع والأبحاث تُنجز، لكن حتى تُدوّن على الورق قد يستغرق الأمر سنوات. أما قاعة الإعلام الرقمي، المرتبطة عبر الحواسيب بالمكتبات العالمية الجنائية الدولية، فهي تلبي هذا الاحتياج. إذ يتمكّن الطلبة والباحثون من الوصول إلى أحدث المعلومات في العالم، وهذا يعني أنه إذا وقع حدث اليوم، فإنهم يستطيعون اليوم نفسه، وعبر الفضاء الافتراضي، الاطلاع على جميع أبعاده ومجالاته».

ولمزيد من الإيضاح وتقديم تعريف تطبيقي مفصّل، يشير الدكتور شيري إلى قضية مقتل المرحوم أميرحسين خالقي، أولى الحوادث اليومية الجارية التي تُعدّ موضوعات راهنة في العلوم الجنائية، والشبيهة بما يُطرح في ملفات شخصيات مثل «كلثوم آكيري»، و«تلّو»، و«إلهه حسين نجاد»، و«بجمان جمشيدي»، أو حتى الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وهذه القضايا، بغضّ النظر عن أي حكم قضائي بشأنها، تُطرح كمسائل تشغل الطلبة والباحثين والجمهور. فإذا أرادوا أن يكتبوا أطروحة أو مقالة حول هذه الموضوعات الساخنة، فإن وصول المعلومات المكتوبة إلى المكتبة قد يستغرق أكثر من عام، بينما يمكن عبر فضاء الإعلام الرقمي الوصول إلى تحليلات علمية حديثة أو الاطلاع على آراء الأساتذة، مما يفضي في المستقبل القريب إلى أطروحات غنية تتمحور حول هذه القضايا.

وبناءً على ذلك، طلبتُ من الدكتور شيري أن يوضح ما إذا كان يمكن أن نتوقع أن تصبح هذه المكتبة الناشئة يوماً ما مرجعاً للمحافل القضائية في البلاد وحلّاً لمعضلات الدولة الإيرانية إلى برتوكول جنيف في العام نفسه. كما تُرى مجلدات ضخمة باللغة الفرنسية، دالّة على حضور أساتذة متمكّنين من هذه اللغة في الجامعة، وكأنّ العلوم القانونية في إيران قد تنفّست لعقود طويلة بفرنسا. إلى جانب ذلك، توجد مجموعة من كتب الفقه الإسلامي باللغة العربية، شاهدةً على الصلة العريقة بين القانون في إيران والفقه.

وعندما سألتُ الدكتور عباس شيري عن سبب هذا التنوع اللافت ووجود عدد كبير من الكتب باللغة الفرنسية، أوضح قائلاً: «في الماضي كان معظم أساتذة الحقوق وعلم الإجرام في الكلية، مثل المرحوم الدكتور كاتوزيان، المرحوم الدكتور محمّد جعفر جعفري لنكرودي، المرحوم السيد حسن إمامي، وكثير من الأساتذة الآخرين، إمّا من خرّيجي فرنسا أو من المتقنين للغة الفرنسية. فضلاً عن أنّ جزءًا من هذه الكتب الفرنسية قد تبرّع بها الأستاذ الدكتور نجفي، وهو أيضاً ممتقن لهذه اللغة».

إنّ جزءًا من آلاف الكتب الموجودة في هذه المكتبة يُعدّ فريدًا من نوعه، بمعنى أنه لن يُعاد طبعه مرة أخرى. وكثير منها هدايا من كبار الأساتذة، وهي تُمثّل جزءًا من الهوية العلمية لإيران؛ وهناك كتبٌ يقول عنها الدكتور شيري: «لقد طُبعت قبل أكثر من ثمانين عامًا، وقد جمعتها أُظهر أنّ إيران تمتلك نظامًا تشريعيًا منذ أكثر من مئة عام، في حين أنّ كثيرًا من دول العالم لا يتجاوز تاريخ استقلالها الأربعين أو الخمسين أو حتى الستين عامًا، وأنّ تاريخ استقلال الولايات المتحدة نفسها، رغم كل مظاهرها، يعود إلى مئتين وخمسين عامًا فقط، بينما نحن قبل مئة وخمس عشرة سنة كنا أصحاب الدستور، وقد صدر في بلادنا قانون المشروطة، وكان لدينا مجلس، وبرلمان ونظام ثنائي المجلس، وقوانين يتجاوز عمرها المئة عام».

إنّ عددًا كبيرًا من هذه الكتب حديث وضروري للبحوث الجديدة، كما أنّ آلاف المجلدات الأخرى ستُضاف قريبًا إلى هذه الرفوف، ليصل عدد الكتب الموجودة في هذه المكتبة إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف مجلد. تحمل الرسائل الجامعية القديمة في هذه المكتبة عالمًا عجيبًا؛ إذ إنّ ذهن الدكتور شيري، وهو يقلب صفحات كل واحدة منها، يغدو كأنّه مسافر عبر الزمن، فيحلق بخياله للحظة في عقود الأربعينيات والخمسينيات الهجرية الشمسية. ولكل واحدة منها لديه الكثير ليقوله، ويجيب بصبر على كل أسئلتك في هذا الشأن.

هذه الرسائل الجامعية التي مضى عليها ستّون إلى ثمانون عامًا تُشكّل جزءًا مهمًا من هذه الكنوز. وقد وصفها الدكتور شيري بأنها «رحلة عبر الزمن»، قائلاً: «قد لا تكون هذه الرسائل الجامعية مواكبة من الناحية العلمية اليوم، لكنها تاريخ. فهي تُظهر ما كانت عليه اهتمامات أساتذتنا قبل نصف قرن، وقصتها أنّ العديد من الأساتذة، حين علموا بهذه المكتبة وما تحتويه من مصادر، قصدوني وقالوا: إن لديهم عددًا من الرسائل الجامعية في مجال العلوم الجنائية، أنجزت على مدى العقود الماضية ودافع عنها أساتذة قدامى ومخضرمون. وسألوني إن كانت تنفعني، وأنا الذي أؤمن بأن جزءًا من تاريخنا مخبوء بين هذه الصفحات، رحّبت بهذه المقترحات كثيرًا. ولا شك أنّ محتواها قد شاخ بمرور الزمن، مثل بحث أُنجز قبل خمسين عامًا حول السرقة ولم يعد صالحًا للاستناد إليه اليوم، لكنّه يظل جزءًا من تاريخنا. وغدًا، حين يزور أساتذة أجانب هذه الجامعة، سيشهدون بحقًا ميدانية أنجزها كبار الأساتذة الإيرانيين الذين مارسوا نشاطًا أكاديميًا في بلدنا القانون منذ أكثر من نصف قرن.»

سألته عن مراسم إزاحة الستار عن «منشور كوروش» في منظمة اليونسكو، وعن الصلة التي يراها بين أحدث مبادراته وهذا الإرث الحضاري للبلاد. فيذكر باعتزاز تاريخ التشريع في إيران ويؤكد قائلاً: «بالاستناد إلى القوانين المتقدمة في عصر الساسانيين وقرارات مجلس الساسانيين والأخمينيين، مثل النهي عن تلويث المياه، وعدم قطع الأشجار، وعدم ذبح الحيوانات، أقول إن لإيران تاريخًا أطول بكثير من الرواية التي تتحدث عن ٢٥٠٠ عام. فكل ما نقتفره به البشرية اليوم، نحن قد مارسناه منذ الآلاف السنين في بلادنا. ومن هنا فإن القول؛ بأن لإيران تاريخًا عمره ٢٥٠٠ عام فقط خاطئ؛ بل نحن أصحاب تاريخ يمتد إلى سبعة آلاف عام. نحن نفتخر بالقوانين والقرارات التي ذكرها كوروش حين دخل الأراضي التي فتحها، إذ قال: «في هذه الأرض كل إنسان حرّ في دينه، وفي لغته، وفي عمله ومهنته التي يزاولها. إنني أرى هذه الأرض أكثر فخرًا مما يراه الآخرون، فنحن في هذه البلاد نمتلك خصائص فريدة؛ لم تكن قط عبدة أصنام، نحن الأمة الوحيدة في العالم التي كانت دائمًا موحّدة ومؤمنة بالله. كان لدينا نظام أخلاقي وقانوني، ولم يكن لدينا في إيران عبيد قط، في حين أن دولة مثل الولايات المتحدة لم تُلغ نظام الرق إلّا في عام ١٩٥٥ م، وتفتخر على هذا الأساس بشخص مثل الشهيد آبراهام لنكولن».

ولادة أول متحف قانوني في إيران

في صناديق قديمة موضوعة في زاوية ساحة الكلية، كانت الكتب والرسائل الثمينة مكدّسة تنتظر أن ينتهي بها المطاف في سلال النفايات. ولم يكن يدرك قيمتها إلا من كان مولعًا بتاريخ بلاده، فبنتشلها من بين المهملات والأنقاض الجامعية ليضعها في واجهات زجاجية لأول متحف قانوني في الكلية.

إنّ شغف عباس شيري بإيران وماضيها جعله خبيرًا بارعًا في تمييز النفائس، فأعاد إحياء قيمة كل ما كان يُظن أنّه من نصيب مزبلة التاريخ، بأجمل صورة ممكنة. لقد منح حياة جديدة لرسائل علمية نادرة وقيّمة، ناقشها قبل عقود طويلة في هذه الكلية طلاب مرحلة الدكتوراة، وهو يعتقد أنّه لو وُجدت مثل هذه الأعمال في أي بلد آخر لبلغت قيمتها ملايين الدولارات على الأقل. ولهذا، وبأسلوبه الخاص الممزوج بالأسى، يذكر أنّ سيجارة دخّنتها الملكة إليزابيث وُضعت في متحف لتُعرض للزوار، أو آخر نعال ارتدته الملكة؛ وأصبح اليوم يُلتقط معه صور تذكارية، بينما للأسف الشديد ظلّ بحث علمي قيّم يعود إلى أكثر من ستين عامًا مخفيًا بين نفايات الجامعة.

ولحسن الحظ، أدرك الدكتور عباس شيري الأمر في الوقت المناسب، وقد قام حتى الآن بتنظيم ما يقارب ثلاثين في المئة منها، مخصّصًا لها طاولات زجاجية لامعة لعرضها. وهو يعتزم أن يُعيد ترتيب آخر مجلد من هذه الآثار القيّمة بالطريقة نفسها، ليُعرّف المهتمين بهذا الجزء الثمين من تاريخ وطننا برؤيتها.

سألته من أين تأتي هذه الروح وهذه الدافعية؟ فأجاب بصوت هادئ ممزوج بالفخر: «قد لا يروق ذلك لأبناء اليوم، لكنني رجل تقليدي، وتاريخ إيران وتاريخ القانون يعنيان لي الكثير».

وبينما يتحدث بفخر عن تاريخ إيران العريق، يقف بجوار أول طاولة زجاجية في متحف القانون، مشيرًا إلى الرسالة الضخمة لـ «جهانغير آموزكار» التي كُتبت عام ١٩٤٠م.

هذا هو المتحف الذي قام على دعم الدكتور مصلي نجاد العالي، وهو الدكتور عباس شيري تبلورت فيه واحدة من أكثر الروايات مرارةً ولكن أيضًا أكثر إشراقًا. فقد وُضعت عدة واجهات زجاجية متجاورة كي لا يُمحى جزء من التاريخ العلمي لإيران إلى الأبد.

من بعيد يتنبع الدكتور شيري الواجهة الزجاجية الثانية، فتلمع عيناه من البهجة، ويُسرع في خطواته، مشيرًا بيده إلى أول نسخة من سجل مكتبة كلية الحقوق العائد إلى عام ١٩٣٤م، وهو دفتر تسجيل اندیکاتوری كُتبت بياناته باللغة الفرنسية. ويُوضح قائلاً: «انظروا لقد كُتبت بالفرنسية وبأسلوب متصل، وكان موظفو مكتبتنا في عام ١٩٣٤م على درجة من الإتقان في اللغة الفرنسية مكّنتهم من تدوين المعلومات بهذه الدقة والنظافة.»

حينما تقلب صفحات ماضي إيران، كأنك تطلّ على المستقبل. ومن هذا الماضي المشرّق استمدّ الدكتور عباس شيري حماسه، فراح بلا انقطاع يسعى لإبراز وجه إيران الحضاري. إنها مجموعة قيّمة تضمّ نماذج من نحو مئة وخمسين إلى مئتي مجلد من كتب الدكتور محمد مصدق، المعروفة بتوقيعه الشخصي والمُهدَاة إلى الجامعة، وقد وُضعت في قسم مستقل.

وفي الجانب الآخر من المتحف، تُعرض رسالة جامعية لأحد أبرز أساتذة القانون الدستوري في إيران، الدكتور السيّد أبو الفضل قاضي شريعت بناهي، بكل احترام على صفحة بيضاء. وقد عاد إلى الوطن بعد حصوله على الدكتوراة الفدرالية في القانون العام من إحدى الجامعات الفرنسية، وكذلك شهادة إنهاء الدراسة من المدرسة الوطنية الإدارية في فرنسا، وفي عام ١٩٧٠ التحق رسميًا بكلية الحقوق في جامعة طهران بصفة أستاذ مساعد، ثم توفي في عقد السبعينيات هجري شمسي إثر إصابته بمرض السرطان.

وعلى امتداد الواجهات الزجاجية، تُعرض أعمال الدكتور سعد زاده أفشار، وكتابات المحروم إيرج أفشار الرئيس السابق لمكتبة جامعة طهران المركزية الذي قدّم أيضًا أوقافًا للجامعة، إلى جانب رسالة الدكتور معتمدي طباطبائي حول القانون الدستوري والإداري في إيران، ورسالة الدكتور فريدون آدميت العائدة إلى عام ١٩٤٢م، ورسالة المرحوم الدكتور لنكرودي بإشراف الأستاذ محمود شهابي، وأخيرًا رسالة المرحوم الشهيد بهشتي الذي كان هو نفسه طالبًا في هذه الكلية.

ولتنظيم بقية الرسائل القيّمة التي أُعيد إحياؤها حديثًا، ثمة حاجة إلى ما لا يقل عن ثلاثين واجهة زجاجية إضافية، كي تُعرض رسائل شبيهة برسالة المرحوم الدكتور ناصر كاتوزيان -أب القانون في إيران - التي دافع عنها عام ١٩٥٢م، بإشراف المرحوم آية الله سنكلجي، فأُثنِيَ هذا المتحف.

هنا، بفضل نزاهة الشرف، استعاد جزء من الإرث العلمي المنسيّ في البلاد حياته من جديد؛ كنز إذا ما جرى الحفاظ عليه، سيُقدّم صورة أدقّ وأوضح عن تاريخ القانون في إيران أمام أجيال المستقبل.

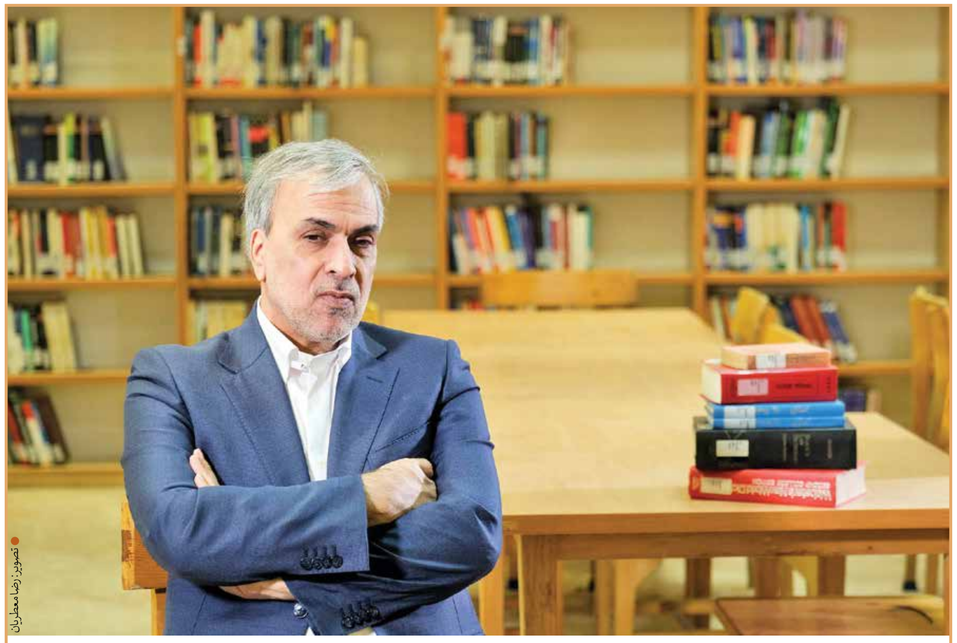
تصوير: رضا معطريان

روایة الدكتور «عباس شيري» عن قاعة تُحيي التاريخ وتُرسم المستقبل

جامعة طهران تشهد ولادة أول مكتبة للعلوم الجنائية في إيران

الوفاق
هنا جامعة طهران؛ الجامعة الأم في إيران. في صمت منتصف نهار خريفي داخل كلية الحقوق والعلوم السياسية، يمنح السير في الممر المؤدي إلى القاعة المتخصصة في العلوم الجنائية إحساساً بالدخول إلى عالم آخر؛ عالم يجتمع فيه التاريخ الحديثة، ويغمر ضوء الشمس الخفيف كتباً يبلغ عمر بعضها أكثر من ثمانين عاماً، فيما لا يزال بعضها الآخر دافئاً من حرارة الطباعة الجديدة.

الرفوف الخشبية المرتبة بدقة متناهية، تبدو وكأن كل واحد منها بوابة إلى سنوات بعيدة؛ من الثورة الدستورية إلى الدستور الإيراني، ومن أبحاث الطلاب الأوائل في قسم الحقوق إلى الأعمال البارزة التي دوّنتها شخصيات مؤثرة في البلاد. وفي هذا السياق، يظهر وجه هادئ لكنه مفعم بالطاقة، يتتبع بعناية وحب أثر كل كتاب؛ إنه الدكتور عباس شيري. الرجل الذي إرتبط إسمه اليوم بأول «مكتبة متخصصة في العلوم الجنائية في إيران»، وليس من المبالغة أن نعتبر هذا العميد لكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران مُحيياً لجزء من تاريخ الحقوق في إيران. إن إنشاء هذه المكتبة لم يكن مجرد إضافة قاعة وعدد من الرفوف الجديدة إلى الكلية؛ بل كان جهداً يهدف إلى سد فراغ قديم، وتحقيق أمنية ربّما تشكّلت في أذهان أجيال مختلفة من الأساتذة على مدى أكثر من نصف قرن: تأسيس مكان تستطيع فيه العلوم الجنائية في إيران أن تتنفس من جديد، ويتمكن الباحث الشاب من الوصول المباشر إلى المصادر الأساسية، ويُعرض الوجه الحقيقي للقانون الجنائي الإيراني بصورة صحيحة.

قاعة الإعلام الجنائي للوصول السهل إلى المصادر الدولية

المكتبة المتخصصة للعلوم الجنائية في إيران تضم أكثر من خمسة آلاف عنوان كتاب وما يزيد على ثمانمائة رسالة جامعية

واجهات العرض الزجاجية لأول متحف قانوني في إيران تهدف إلى إحياء جزء من التاريخ العلمي لإيران وعرض الرسائل القيّمة

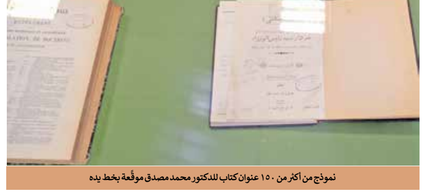

نموذج من أكثر من ١٥٠ عنوان كتاب للدكتور محمد مصدق موقّعة بخط يده

يمكن للطلاب والباحثين في مجال العلوم الجنائية أن يصلوا بسهولة إلى آلاف المجلدات من الكتب والمقالات ذات الصلة

تعد مكتبة العلوم الجنائية في جامعة طهران انعكاساً لتاريخ ينبغي الإفتخار به، ومستقبل يجب العمل على بنائه